عابرون في المتن الفلسطيني

نواف التميمي

لم تكن النكبة يوماً عابراً في روزنامة الشعب الفلسطيني، ولم تصبح مجرّد صفحة نكدة في تاريخ فلسطين وأهلها. بل كانت النكبة بداية تغريبة فلسطينية طويلة ومريرة، بدأت منذ احتلال الأغراب أول بيت فلسطيني في الله بعد طرد أهله وتشريدهم قبل 73 سنة، وتستمر فصولها وصولاً إلى تدمير برج الهدى في غزة، وتشتيت ساكنيه عشية عيد الفطر «السعيد». تستمر النكبة في حفر أخاديد من الحزن والألم في وجه الفلسطيني، سواء من هام على وجهه في المنافي القسرية، أو من بقي مزروعاً في أرضه مثل زيتون الأقصى، سبعة عقود ونيف مرّت، والنكبة الفلسطينية تتوالى، فصولاً لا إياباً، تتوارثها أجيال الفلسطينيين، ويروي حكايتها الأجداد للأحفاد منذ مذبحة دير ياسين، وحتى مجازر بيت حانون ودير البلح وخان يونس، وقبلها جنين وقبية والطنطورة وغيرها من الدموية المتراصّة في أجندة النكبة ويومياتها.

على أنقاض نكبة الفلسطيني، صار لقطعان المستوطنين الصهيانة دولة، وصار للدولة يوم استقلال وطني. ومنذ النكبة، صارت دولة الكيان أكبر وأعتى، وأكثر عدوانية وطغيانا. تمدّد سرطان الاحتلال في الأرض العربية، مرّة باغتصاب الأرض المباشر، وأخرى بالتمدّد في العواصم العربية بالهيمنة والتطبيع. صار للاحتلال جيش هو الأقوى في المنطقة، وصار لهم اقتصاد وجامعات ومراكز أبحاث وسجون فيها أقبية تعذيب. تجذّر الاحتلال في الأرض، وارتفع متطاولاً نحو السماء، صار الجيران يخشونه، وصار لبعض العرب حليفاً ونصيراً. تغوّل الكيان الغاصب وتوغل في الأرض العربية، وصار غولاً يفرض شروطه على المنطقة، وصار قطعان مستوطنيه مرتزقة تعيث في الأرض العربية خراباً وفساداً.

ويوم صار للمحتل الغاصب دولة، صار للفلسطيني خيمة تؤويه من نكد الحياة على الكريم. راح الفلسطيني يبني أوطاناً في المنافي، ويطوي سرّه على وطن واحد راح منه يوم النكبة. هنا فلسطيني يهاجر أو يهجر إلى البرازيل وكندا والولايات المتحدة الأميركية بحثاً عن جنسية وحياة آمنة، وهناك فلسطيني يطارد لقمة العيش في الخليج العربي، وفي وجدان كل واحد منهم وطن مطرّز على جدار القلب، وأغنيات منقوشة بالحنا، في جوف النفس، سبعة عقود ونيف، مات الكبار، وشبّ الصغار، والحكاية لم تنته. خاب ظن المستعمر، لم تمت النكبة، لم ينس الصغار، توارثوا النكبة، فهي ليست مجرّد حكاية من خرائب الحنّاب.

من أتون النكبة، انتفض طائر الفينيق الفلسطيني، صارت طوابير اللاجئين طوابير من الثورة والفدائيين. لم يرض الفلسطيني بالخيمة والمخيم وكرت مُؤن وكالة الغوث «أونروا». انطلق العمل الفدائي، وصار للفلسطيني كوفية تبحث عن وطن ضائع بين غصن زيتون مكسور وعالم ظالم. وكما توارث الفلسطيني فصول النكبة، توارث فصول الثورة من أحراش القسطل في القدس إلى أحراش جرش في الأردن، ومن جبال النار في نابلس إلى جبال صنّين في لبنان. انتفض الفلسطيني في الوطن، وسجّل بحجارة أطفاله شجاعة أدهشت العدو قبل الصديق. ناضل الفلسطيني منذ النكبة بكل ما إستطاع إليه سبيلاً. أبدع أشكالاً من المقاومة، عجز عنها خيال أساطير الأولين. وعلى الرغم من المطاردة من الأشقاء قبل الأعداء، قبض أبناء النكبة وأحفادهم على وطن من جمر.

في الذكرى الـ73 للنكبة، ينهض الفلسطيني منتفضاً في حيفا ويافا واللد، ويشتبك الفلسطيني في نابلس ورام الله والخليل مع مغتصبي بيته، وعندما يستغيث أهل «الشيخ جرّاح» في القدس، يأتي الجواب مدوّياً من غزة. سبعون عاماً على النكبة، ولم يزل الفلسطيني يُمسك بكل حفافير وطنه، لا يريده ناقصاً أو منقوصاً، هو الوطن الذي كان قبل النكبة بكل تفاصيله، من البحر إلى البحر، ومن رأس الناقورة إلى أم الرشراش، هو الوطن، الأمانة التي تركها الأجداد للأحفاد، لا يقبل القسمة ولا التقسيم، مهما طالت فصول التغريبة الفلسطينية، أو تعقّدت تضاريس النكبة. في الذكرى الـ73 للنكبة، ارتفع طوفان الغضب الفلسطيني من رفح إلى عكا، وصار الاحتلال أقرب إلى جملةٍ معترضةٍ في متن التاريخ الفلسطيني.

الإمارات وسد النهضة: استنساخ «كامب ديفيد»

محمود الشيخ

لم يعد بالإمكان الآن فهم مشكلة سد النهضة ومحاولة استشراف مآلاتها، من دون وضعها ضمن سياق أوسع زمانًا ومكانًا. وخلال الأشهر القليلة الماضية، تراكمت معطيات عديدة على وجود تصوّر لمستقبل القرن الأفريقي ومصر والسودان، له ملامح شديدة الوضوح، والأهم أنها شديدة الخطر.

يؤكد التدخل الإماراتي المتكرر خلال الفترة القصيرة الماضية أن السد بدأ بالفعل يُستخدم لتغيير «الجغرافيا السياسية» للمنطقة، على نحو لا يمكن أبدًا أن يكون مطروحًا كـ«مخرج من أزمة»، إنه مخطط ممدّ زمانًا ومكانًا، ويريد له أصحابه أن تكون تأثيراته في نوعها وحجمها أكبر من تأثيرات اتفاقية كامب ديفيد، بتداعياتها المستمرة. والمتوفر من معلومات عن المخطط يتضمن تغيير خرائط السودان وإثيوبيا، وتكريس تقسيم الصومال، ومنح إثيوبيا وجودًا عسكريًا بحريًا على البحر الأحمر.

وإثيوبيا، الدولة التي تحولت إلى «حبيسة» باستقلال إريتريا عام 1993، تستعمل ميناء جيبوتي منفذًا بحريًا، لكن شركة موانئ دبي العالمية وقعت اتفاقًا مع الحكومة الإثيوبية لإقامة ممر تجارة يصل إلى إقليم أرض الصومال غير المعترف به. وتعني الخطوة أن الإمارات ستوجد مصالح لدول أخرى في منطقة لا يعترف العالم بوضعها الانفصالي. القيام بعمل تلحق ضررًا بليغًا بالصومال. وما يوصف بأنه «حل إماراتي» للأزمة يتجاوز ما يمكن أن يقوم به «وسيط»، بل يتجاوز ما يمكن أن تفعله دولة احتلال.

تريد الإمارات استخدام سد النهضة «كشارة جلبد»، ستكون النتيجة الرئيسة لاستخدامها في تغيير معطيات رئيسة على الأرض. وتاليًا، السيطرة على القرار السياسي في إثيوبيا والسودان ومصر، كلٌ منها بطريقة. نواة الفكرة أن تتنازل السودان عن ملكية نصف منطقة الفشقة المقام عليها السد، وهي أرضٌ تنازلت السودان لإثيوبيا عن الحق في إدارتها مقابل الالتزام بالامتناع عن بناء سدود على النيل. وبهذا الاقتراح، تقدم الإمارات لإثيوبيا، مجانًا، حل المشكلة الأكثر تعقيدًا في ملف السد. في المقابل، تتحوّل منطقة الفشقة كلها (ما تتنازل عنه السودان وما تحتفظ به) إلى منطقة استثمارات، ما يعني خطوط ثانية في تقريم خريطة السودان بعد انفصال الجنوب، ولكن هذه المرّة بحضور لأطراف إقليمية، في مقدّمتها الإمارات طبعًا، ومؤسسات دولية، في مقدمتها البنك الدولي والاتحاد الأوروبي. والحديث هو عن «تنازل سوداني» من دون أي حديثٍ عن تنازل إثيوبي، فضلًا عن الإهمال شبه التام لمصر وحقوقها المائية. وبناءً على ما تقدّم، كل ما هو مطلوب من مصر التمهل وخفض سقف التصعيد. أما المعروض فلا شيء. أحد التعليقات السودانية الرسمية كاد أن يشبّه «الحل الإماراتي» بالحلول الصهيونية، مستغربًا أن تطرح دولة عربية حلًا يحوّل أرضًا مملوكة للسودان إلى «أرض مُتنازَع عليها»!

و«كامب ديفيد» الثانية التي ترعاها الإمارات، وتشتري الوقت لتجعلها جمهورية وديمقراطية، «صفقة القرن» أخرى، ستجعل «المال» صاحب الكلمة العليا في مستقبل دول ثلاث، بحيث يصبح فوق السيادة والدساتير والقوانين ومقتضيات الأمن القومي. وسيفضي هذا المنحدر إلى تكريس الوضع غير القانوني في الصومال، وسيتحوّل صراحة إلى ضمّاً، إلى جهة اصطفاف إقليمي ستكون له أوخم العواقب. إن تقسيم الصومال إلى «دولة حبيسة» تجعل قدرة مصر على القيام بعمل عسكري ضدّها محدودة جدًا، وما تقوم به الإمارات الآن أنها تجعل لإثيوبيا منافذ بحرية، والأكثر غرابة ما ينشر عن إنشائها «قوة بحرية»، وهو من ثمار التعاون الإثيوبي الإماراتي.

لقد تحوّل القرن الأفريقي، خلال السنوات القليلة الماضية، إلى ساحة تدافع تزدحم بالخصوم، والمصالح المصرية والسودانية المرتبطة بالقرن الأفريقي كثيرة ومعقدة. وموطئ القدم الذي حصلت عليه الإمارات فيه، وتسعى إلى توسيعه بقوة، لم يحقق نفعًا حقيقيًا، لا لشعوب القرن الأفريقي ولا للجوار، وهي ليست اللاعب الوحيد هناك، لكنها أكثر اللاعبين عدوانية.

(كاتب مصري)

الوقوع الفلسطيني المتكرّر في الفخ الأميركي

أسامة أبو ارشيد

مرّة أخرى يتجدّد النقاش، فلسطينياً، حول الموقف الأميركي في خضم العدوان الصهيوني المتصاعد على الشعب الفلسطيني، ومرّة أخرى، يتصرف بعضهم وكأنهم مفاجئون من انحياز إدارة أميركية جديدة لصالح إسرائيل. سبق أن كتبتُ موضحاً، غير مرّة، أن الإطار العام للموقف الأميركي من القضية الفلسطينية هو الانحياز والتواطؤ لصالح الكيان الصهيوني. هذا ما تجزّم به الحقائق الراسخة الموثقة منذ عام 1917، وذلك عندما تردّدت حكومة رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج في إصدار وعد بلفور قبل أن تضمن رضى الولايات المتحدة وتأييدها. وقتها، تكفلت الحركة الصهيونية بالأمر، ونجحت في إقناع إدارة الرئيس الديمقراطي وودرو ويلسون بذلك. منذ ذلك الحين، مروراً بمحطتي النكبة عام 1948 والنكسة عام 1967، وما تلتهما من نكبات ونكسات، لم تحد الإدارات الأميركية المتعاقبة، جمهورية وديمقراطية، عن دعم إسرائيل والانحياز إليها، سواء رغبة أم ضعفاً أمامها وأمام اللوبي الداعم لها في الولايات المتحدة. ولعلّ سبسال عن مثال على تواطؤ الضعف أمام إسرائيل اذكّره بالمحاولات الجادة للرئيس الأسبق باراك أوباما لإقناع حكومة بنيامين نتنياهو، عامي 2009 و2010، بتجميد الاستيطان في الضفة الغربية وشرقيّ القدس، على أمل استئناف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، وهو الأمر الذي انتهى إلى فشل مخزٍ.

المشكلة هنا أن بعضهم، فلسطينياً، يتقمص شخصية صاحب الذاكرة القصيرة، أو ربما المصاب بالزهايمر أمام هذه الحقيقة. أسابيع قليلة بعد فوز الرئيس الحالي جو بايدن في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، سارعت السلطة الفلسطينية إلى إعادة ما تصفه بـ«التنسيق الأمني» مع الدولة العبرية، والذي كانت قد علقته في مطلع العام نفسه، بسبب إعلان الرئيس السابق دونالد ترامب خطته المعروفة بـ«صفقة القرن»، والتي تنسف ما تبقى من فتات الحقوق الفلسطينية. حينها علّل رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية العودة إلى «التنسيق الأمني» بما وصفه بتصريحات بايدن الأكثر إيجابية حول القضية الفلسطينية إذا ما قورنت بأفعال ترامب. لن أسهب كثيراً في تفصيل مواقف بايدن مرشحاً، أو بعد انتخابه وتنصيبه رئيساً. لم يتردّد بايدن يوماً في تأكيد انحيازه لإسرائيل. من ذلك، تدخّله شخصياً في البرنامج الوطني الانتخابي للحزب الديمقراطي، في أغسطس/ آب الماضي، وحذفه كلمة «احتلال»، في الإشارة إلى الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية وغيرها، فقد فوجئت القيادة العسكرية للجيش الإسرائيلي بالقرار الصاروخية التي راكمتها «حماس» خلال سبع سنوات، ودقتها في إصابة أهدافها.

الدرس الثاني خطأ التقديرات الإسرائيلية لنيات «حماس» التي توقعت أنه ليس من مصلحة الحركة الدخول الآن في تصعيد كبير. كما تهاوت المقولة التي عمل عليها الإسرائيليون، منذ انتهاء عملية الجرف الصامد، في العام 2014، بأن قيادة «حماس» يهمها حالياً بالدرجة الأولى تحصين حكمها، وتحسين ظروف الحياة المعيشية لأهالي قطاع غزة، وأنه كلما تحسّنت هذه الظروف أصبحت «حماس» أكثر مرونة واعتدالاً واستعداداً للدخول في تسويات وتهدئة بعيدة المدى في القطاع. اعتقد الإسرائيليون أن في وسعهم تدجين «حماس»، كما فعلوا مع السلطة الفلسطينية، لكنهم كانوا على خطأ.

الدرس الثالث، تمكّن حركة حماس من وضع موضوع القدس والصراع على المسجد الأقصى مجدّداً في قلب الأحداث والاهتمام الدوليّ. لقد تحركت «حماس»، هذه المرّة، لنصرة الشباب المقدسيين المدافعين عن المسجد الأقصى، ولوقف اقتلاع العائلات الفلسطينية من حي الشيخ جرّاح. ومن خلال تحرّكها العسكري، جسّدت «حماس» وحدة مصير الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية والقدس، وكذلك عرب الـ48، حيث أبرز دليل على ذلك موجة الاحتجاجات العنيفة في بلدات مختلطة في شتى أنحاء البلاد، والمواجهات بين السكان العرب من جهة والشرطة الإسرائيلية وأنصار اليمين من اليهود المتطرفين من جهة أخرى، ما أثار المخاوف من اندلاع حرب أهلية بين العرب واليهود. يعترف الإسرائيليون الآن بفشل سياستهم المتبنية حيال حركة حماس طوال السنوات الماضية، وافتقارها إلى مقاربة عميقة وبعيدة المدى. لقد تبنّوا على اعتراض الصواريخ من خلال منظومات متطوّرة مثل القبّة الحديدية وغيرها، فقد فوجئت القيادة العسكرية للجيش الإسرائيلي بالقدرة الصاروخية التي راكمتها «حماس» خلال سبع سنوات، ودقتها في إصابة أهدافها.

الدرس الثاني خطأ التقديرات الإسرائيلية لنيات «حماس» التي توقعت أنه ليس من مصلحة الحركة الدخول الآن في تصعيد كبير. كما تهاوت المقولة التي عمل عليها الإسرائيليون، منذ انتهاء عملية الجرف الصامد، في العام 2014، بأن قيادة «حماس» يهمها حالياً بالدرجة الأولى تحصين حكمها، وتحسين ظروف الحياة المعيشية لأهالي قطاع غزة، وأنه كلما تحسّنت هذه الظروف أصبحت «حماس» أكثر مرونة واعتدالاً واستعداداً للدخول في تسويات وتهدئة بعيدة المدى في القطاع. اعتقد الإسرائيليون أن في وسعهم تدجين «حماس»، كما فعلوا مع السلطة الفلسطينية، لكنهم كانوا على خطأ.

الدرس الثالث، تمكّن حركة حماس من وضع موضوع القدس والصراع على المسجد الأقصى مجدّداً في قلب الأحداث والاهتمام الدوليّ. لقد تحركت «حماس»، هذه المرّة، لنصرة الشباب المقدسيين المدافعين عن المسجد الأقصى، ولوقف اقتلاع العائلات الفلسطينية من حي الشيخ جرّاح. ومن خلال تحرّكها العسكري، جسّدت «حماس» وحدة مصير الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية والقدس، وكذلك عرب الـ48، حيث أبرز دليل على ذلك موجة الاحتجاجات العنيفة في بلدات مختلطة في شتى أنحاء البلاد، والمواجهات بين السكان العرب من جهة والشرطة الإسرائيلية وأنصار اليمين من اليهود المتطرفين من جهة أخرى، ما أثار المخاوف من اندلاع حرب أهلية بين العرب واليهود. يعترف الإسرائيليون الآن بفشل سياستهم المتبنية حيال حركة حماس طوال السنوات الماضية، وافتقارها إلى مقاربة عميقة وبعيدة المدى. لقد تبنّوا وإنهاء حرب اليمن. أيضاً، لذلك هي لم تعيّن، إلى اليوم، سفيراً في إسرائيل، وتأخر اتصال بايدن بنتنياهو شهراً بعد تسلمه الرئاسة. في حين جاء أول اتصال رسمي أميركي رفيع مع القيادة الفلسطينية الرسمية في خضم العدوان الإسرائيلي الحالي على الشعب الفلسطيني. محاولات التخفّف الأميركي من صداع الشرق الأوسط هدفه التفرّغ للصين وروسيا. ولكن، وبغض النظر عن مقاربات واشنطن للشرق الأوسط، فإن إسرائيل قادرة دائماً على إفسادها، وبالتالي إفساد بعض مقارباتها الاستراتيجية الأوسع المرتبطة بها.

في خطابه يوم الأربعاء الماضي، تحدث رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس عن ضرورة وضع كل الخلافات الفلسطينية – الفلسطينية جانباً، على أساس أن «القدس وفلسطين وحّدتنا، فلا يفرّقنا شيء، ولا يجوز أن يفرقنا شيء». كلام جميل، غير أنه تكرّر كثيراً وسمعناه مرات ومرات. لا أحب أن أكون صوت الشؤم هنا، ولكني على يقين من أنه لن تلبث أن ترجع «حليمة إلى عادتها القديمة»، إن عاجلاً أو آجلاً. وللتذكير فقط، ساعد الأمن الفلسطيني قوات الاحتلال الإسرائيلي في ملاحقة منفذ عملية زعترة منتصر شلبي واعتقاله، مطلع شهر مايو/ أيار الحالي، وكانت انتقاماً للانتهاكات الإسرائيلية في القدس، وخصوصاً في حي الشيخ جرّاح حينها. العدوان الصهيوني الوحشي الحالي على الشعب الفلسطيني يستلزم مقاربة جذرية جديدة في التعامل معه. وحدة الشعب الفلسطيني في كل ساحاته للتصدّي لهذا العدوان ينبغي أن توقظ كل من طال عليه أمد السبات. في قطاع غزة، في الضفة الغربية، في فلسطين المحتلة عام 1948، وفي الشتات، هبّ الشعب الفلسطيني كله دفاعاً عن القدس ومقدّساتها وأهلها. واليوم، يهب الشعب الفلسطيني كله مؤازرة لغزة. الشعب الفلسطيني يستحق قيادة جديدة تمثل تطلعاته وتضحياته وصموده وبطولاته، قيادة تجسّد وحدة الشعب الفلسطيني العضوية، وإرادته الصارمة في سبيل نيل حرية وطنه من بحره إلى نهره. أما المراهنون على الأوهام وعلى واشنطن، فإنهم يمارسون خداعاً آخر للذات في انتظار الكارثة المقبلة. صحيح أن هناك تغيرات جادّة في صفوف الحزب الديمقراطي لصالح الشعب الفلسطيني، ولكن ترجمتها إلى تغيير حقيقي وذي معنى في المقاربة الأميركية للصراع ستأخذ وقتاً، وهذا ما لا يملكه الفلسطينيون على الأرض الآن. دعوا هذا الأمر لفلسطيني أميركا، ولكن لا تختزلوا مستقبل الشعب والقضية في هذا التغيير، حدث أم لا.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

> المراهنون على الأوهام وعلى واشنطن يمارسون خداعاً آخر للذات في انتظار الكارثة المقبلة

في المفاوضات التركية المصرية

سمير صالحة

لخص وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، تطورات المشهد في العلاقات التركية المصرية، من دون أن يتربث، ليعرف ما الذي سيقوله وزير الخارجية، مولود جاووش أوغلو. هو يستفيد مما قاله الرئيس أردوغان عن حصيلة اجتماعات القاهرة بين وفدي البلدين «هناك روابط تاريخية تجمع الشعبين، لذلك نسعى إلى استعادة هذه الوحدة ومواصلتها مجدّدا كأشقاء أصدقاء، وليس كأشقاء أعداء. ستتواصل المحادثات وسيتم تطويرها وتوسيعها». قال أكار «علاقاتنا مع القاهرة تأثرت نتيجة بعض الأسباب، لكن أحدا لن يكون بمقدوره إضعافها. أؤمن من كل قلبي بأن العلاقات التركية المصرية ستعود إلى ما كانت عليه، وعلى أعلى المستويات وفي أسرع وقت». توقف أردوغان عند «الأخوة الأعداء» وأكار يراهن على قدرات البلدين في إفشال أحلام المعولين على المواجهة التركية المصرية، والقيادات المصرية لا تتراجع عن تكرار أسطوانة «ليس نحن من بدأ، لذلك نريد أن نرى الأفعال وليس الأقوال في السياسة التركية الإقليمية الجديدة».

الإعلام التركي نفسه الذي كان يعطي القيادة السياسية ما تريده من دعم في مهاجمة القاهرة ومطالبة العسكر بالتنحي قبل سبع سنوات هو نفسه اليوم الذي يدافع عن العلاقات التاريخية التركية المصرية والمصالح المشتركة، الواجب التنبه لها وحمايتها. القناعة في صفوف أنصار حزب العدالة أن شعارات ميدان رابعة العدوية تعرّضت لمرور الزمن، وأن قيادات المعارضة المصرية في تركيا تتفهم أسباب التحول في السياسات التركية، وأن القاهرة نفسها لن تتناخر أكثر من ذلك، في الاستجابة للرسائل الانفتاحية التركية. ولكن هناك حقيقة أخرى لا يمكن تجاهلها، وهي شبه إجماع الإعلام المصري والعربي على أن تركيا هي من تتحرّك نحو القاهرة، وأن الاستدارة المعلنة في سياساتها الإقليمية تحتاج ترجمة عملية، لأن الأسباب التي قادت إلى التوتر والتصعيد، وبينها التدخل التركي في شؤون دول عربية، والوجود العسكري في أراضي هذه الدول، ودعم تركيا الأصوات والجماعات المعارضة لأنظمة عربية عديدة ما زالت قائمة في معظمها.

ولن تتخلى القاهرة بسهولة عن أهم أوراقها الرابحة مع أنقرة، وهي حاجة تركيا لمراجعة علاقاتها مع مصر أكثر مما يحتاجه الجانب المصري، ودعم عربي وإقليمي واسع تملكه أمام طاولة التفاوض مع تركيا، وأن أسباب التوتر التركي الأميركي والتركي الأوروبي تمنح مصر مزيداً من الوقت والفرص، لانتزاع مزيد من المكاسب.

السياسة النصالحية بعد قرار كبسة الزر «ريسيت» على كومبيوتر السياسة الخارجية التركية لا بد أن تكون شاملة، وفي إطار أكثر من دائرة جيو استراتيجية وجيو سياسية محيطة بتركيا، ليس لأن مصر تريد مواقف واضحة وملزمة في إزالة أسباب التصعيد ضدها من أنقرة، بل لأنها، كما تقول القاهرة، قادرة، بدعم عربي، على أن تساعد أنقرة على حل كثير من مشكلاتها في الساحتين العربية والإسلامية. قد لا يكون السبب هنا الثقل الإقليمي المصري، بل الاصطفاف العربي الواسع وراء مصر ودعمها في أية خطوة تتخذها في مواجهتها الثنائية والإقليمية مع أنقرة، إذا ما تم تجاوز عقبات المرحلة الأولى من الحوار مع تركيا.

قرارات جامعة الدول العربية الصادرة أخيراً، المنتقدة السياسة التركية، الإقليمية والعربية، ومطالبتها بالانسحاب العسكري من سورية والعراق وليبيا، ودعوتها إلى وقف محاولات التأثير في شؤون العالم العربي الداخلية، نتاج مصري بالدرجة الأولى. لذلك تحتاج تركيا دعما مصريا واسعا لتعديل بيانات القمم العربية الجديدة بشأن سياساتها وسلوكها في المنطقة، وهذا ما تلوح به القاهرة أيضا ورقة مساومة، لا يمكن التفريط بها في مفاوضاتها مع أنقرة.

في التوتر التركي المصري، أنقرة هي التي اختارت التصعيد، نتيجة استهداف حليفها، ومنظومة العلاقات الجديدة التي كانت تراهن عليها مع مصر، بعد إسقاط حكم الإخوان المسلمين، وإبعاد الرئيس الراحل، محمد مرسي، عن الحكم. توتر سياسي ودبلوماسي وسحب سفراء يتحوّل إلى اصطفافات تستهدف عمق المصالح الإقليمية للبلدين. تصعيد تركي ضد القاهرة في العام 2014 يقلب مسار العلاقات رأساً على عقب، لكن الحالة ذاتها لا تعتمد مع اليونان وأميركا وفرنسا والسعودية والإمارات مثلاً، على الرغم من كل التصعيد والتوتر في العلاقات، ومع ذلك نرى هذا التقارب والاصطفاف بين هذه الدول، في مواجهة السياسة التركية الإقليمية.

مهمة الدبلوماسية هي إصلاح ما أفسدته السياسة، وتصحيح المسار، وإعادة العلاقات إلى سابق عهدها. وقد انطلق التحول الإيجابي المهم في التحرّك التركي الجديد نحو القاهرة مع مسؤولي أجهزة الاستخبارات الوطنية، ثم فتح الطريق أمام الدبلوماسية التركية التقليدية، لتدخل على الخط، وتحاول إعادة الأمور إلى مسارها القديم، بعدما اتسعت الفجوة بين أنقرة وعواصم عربية وإقليمية عديدة، وتوليها مهام ملمة كل ما يعثرته السياسة ومنصات الإعلام وأصوات وأقلام من ركب الموجة، وساهم في تأجيج العلاقات وتوتيرها.

تتشابه خصوصيات السياسة الخارجية المصرية والتركية في أكثر من مكان: دبلوماسية عريقة وأسعة متعدّدة الأطراف والجوانب. الجغرافيا السياسية بعيدة المدى باتجاه أكثر من دولة وقطعة ومنطقة، والقدرة على التفاوض، ووضع الجديد من الملفات أمام الطاولة لإقناع الطرف الآخر. ولكن الجميع يعرف أنه من دون تحسن واضح في العلاقات التركية مع السعودية والإمارات، لن تقبل القاهرة بإنجاز ملف مصالحتها مع تركيا. وقد أنجزت الرياض وأبو ظبي انجازا تاما إلى الجانب المصري في الأزمة مع تركيا، وكانتا حلقة أساسية في محور الاصطفاف العربي والإقليمي ضد أنقرة. يذكّر الداخل التركي القاهرة بأن التعاون والتنسيق التركي المصري الأمني والعسكري معروف منذ عقود، وأن كل طرف يعرف جيدا نقاط القوة والضعف في حسابات الطرف الآخر وفرصه. كان يتم جمع مقاتلات إف 16 المصرية وتركيبها في تركيا في إطار خطط التعاون العسكري المصري الغربي. ونقل الطاقة المصرية إلى أوروبا عبر الأراضي التركية واحتمال شراكة مصر في خطط مشاريع الأنابيب التركية الروسية بين الملفات الاستراتيجية التي تناقش اليوم. في المقابل، قد يكون الدور المصري في نقل البضائع التركية من جديد إلى العمق الأفريقي بين المطالب التركية الأساسية. المصالح المشتركة للبلدين ونقاط التقائها مع مشروع خط الحرير الصيني الجديد فرص أخرى موجودة على الطاولة. ومن الممكن الحديث عن وجود ملفات خلافية كثيرة، لكن النيات والتنازلات المتبادلة هي التي سترسم شكل العلاقات التركية المصرية في العقدين المقبلين. مصالحة سياسية بطابع اقتصادي إقليمي وحماية مصالح جيواستراتيجية مشتركة بين أبرز العوامل التي تحرّك طاولة التفاوض التركي المصري الجديدة.

هي، إذن، بداية مرحلة من العلاقات التركية المصرية، لن تكون، في أحسن الأحوال، انطلاقة لتحالف إستراتيجي إقليمي بقلب الحسابات والمعادلات رأساً على عقب. الممكن في الفترة القصيرة المقبلة صفحة جديدة من العلاقات، يشملها تقديم تنازلات متبادلة من ملفات يحرّكها كل طرف ضد الآخر، بانتظار انجلاء الحراك الإقليمي القائم في أكثر من ملف، ومع أكثر من لاعب مؤثر أيضا.

متى تجتمع الوفود مجدّدا، وهل ستشارك مصر في قمة الطاقة في أنطاليا الشهر المقبل (يونيو/ حزيران) في مؤشّر آخر على التحول في مسار العلاقات، أم هي ستترك بانتظار انجلاء نتائج الحوار الدبلوماسي بين البلدين؟ يعرف الجميع أن المصالحة مع مصر مهمة، لكن ارتدادات التصعيد وروّاسبه ستتحمّل أنقرة الجزء الأكبر منه كما تقول القاهرة. أكثر ما تحتاجه العلاقات التركية المصرية، في هذه الأونة، العصا السحرية، أو ربما آلة الزمن.

(كاتب وأستاذ جامعي تركي)

> بداية مرحلة من العلاقات التركية المصرية، لن تكون انطلاقة لتحالف استراتيجي إقليمي يقلب الحسابات

«حماس» والدرس القاسي لإسرائيل

رندة حيدر

في حماة المواجهات الصاروخية الضارية التي تدور بين حركة حماس والجيش الإسرائيلي منذ أيام، وعلى الرغم من تمنها الباهظ في الأرواح الفلسطينية، فإن ما جرى، وبغض النظر عما ستؤول إليه التطورات اللاحقة، شكل صفعة ودرساً لا يُنسى لإسرائيل، بأجهزتها الاستخباراتية والعسكرية، وبصورة خاصة لقيادتها السياسية. الدرس الأهم أن الجميع في إسرائيل أخطأ في تقدير نيات «حماس»، استخفّ بالإنذار الذي وجهه قائد الذراع العسكرية في الحركة، محمد ضيف، يوم الخميس 6/5، وحذّر فيه من الظروف التي أصبحت «حماس» أكثر مرونة واعتدالاً واستعداداً للدخول في تسويات وتهدئة بعيدة المدى في القطاع. اعتقد الإسرائيليون أن في وسعهم تدجين «حماس»، كما فعلوا مع السلطة الفلسطينية، لكنهم كانوا على خطأ.

الدرس الثاني خطأ التقديرات الإسرائيلية لنيات «حماس» التي توقعت أنها ليست من مصلحة الحركة الدخول الآن في تصعيد كبير. كما تهاوت المقولة التي عمل عليها الإسرائيليون، منذ انتهاء عملية الجرف الصامد، في العام 2014، بأن قيادة «حماس» يهمها حالياً بالدرجة الأولى تحصين حكمها، وتحسين ظروف الحياة المعيشية لأهالي قطاع غزة، وأنه كلما تحسّنت هذه الظروف أصبحت «حماس» أكثر مرونة واعتدالاً واستعداداً للدخول في تسويات وتهدئة بعيدة المدى في القطاع. اعتقد الإسرائيليون أن في وسعهم تدجين «حماس»، كما فعلوا مع السلطة الفلسطينية، لكنهم كانوا على خطأ.

الدرس الثالث، تمكّن حركة حماس من وضع موضوع القدس والصراع على المسجد الأقصى مجدّداً في قلب الأحداث والاهتمام الدوليّ. لقد تحركت «حماس»، هذه المرّة، لنصرة الشباب المقدسيين المدافعين عن المسجد الأقصى، ولوقف اقتلاع العائلات الفلسطينية من حي الشيخ جرّاح. ومن خلال تحرّكها العسكري، جسّدت «حماس» وحدة مصير الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية والقدس، وكذلك عرب الـ48، حيث أبرز دليل على ذلك موجة الاحتجاجات العنيفة في بلدات مختلطة في شتى أنحاء البلاد، والمواجهات بين السكان العرب من جهة والشرطة الإسرائيلية وأنصار اليمين من اليهود المتطرفين من جهة أخرى، ما أثار المخاوف من اندلاع حرب أهلية بين العرب واليهود. يعترف الإسرائيليون الآن بفشل سياستهم المتبنية حيال حركة حماس طوال السنوات الماضية، وافتقارها إلى مقاربة عميقة وبعيدة المدى. لقد تبنّوا على اعتراض الصواريخ من خلال منظومات متطوّرة مثل القبّة الحديدية وغيرها، فقد فوجئت القيادة العسكرية للجيش الإسرائيلي بالقدرة الصاروخية التي راكمتها «حماس» خلال سبع سنوات، ودقتها في إصابة أهدافها.

اليوم أن السياسة التكتيكية القائمة على تعزيز الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال إضعاف السلطة الفلسطينية وتأجيج المنافسة بينها وبين «حماس»، لا يمكن أن تشكّل سياسة ناجعة لمعالجة المشكلة الفلسطينية المستعصية، وأن هذه المعالجة الخرقاء جاءت لصالح «حماس»، بحسب قول أحد المعلقين الإسرائيليين، إلى «زعيمة الساحة الفلسطينية» بلا منازع.

يدّعي الإسرائيليون أن تأجيل أبو مازن انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني جنّبه فوز «حماس» الساحق فيها، لكنّ الراهن اليوم، على الرغم من الآلام والدماء وعدم التكافؤ في موازين القوة، أن «حماس» حققت الهدف الذي كانت تسعى إلى تحقيقه في الانتخابات.

ستكون الأيام المقبلة حاسمة وحرجة للغاية، سيما في ظل التهديدات عالية النبرة من إسرائيل بأنها ستدفع «حماس» ثمناً باهظاً. ولكن مهما ستؤول إليه المواجهة الدائرة، فإن ما حققته واضح. إسرائيل التي تملك أقوى جيش في المنطقة في ورطة. وما يجري حالياً على الجبهة مع غزة لا بد أن تكون له تداعيات أيضاً على سائر الجبهات.

(كاتبة لبنانية)

> كشف ما جرى تآكل قدرة الردع الإسرائيلية، وأن «حماس» وسائر الفصائل لا تخاف

كاريكاتير عماد حجاج

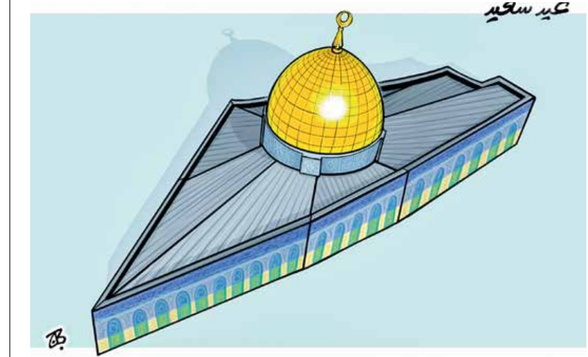

صواريخ غزة وخرافة التفوّق الإسرائيلي

بشير البكر

صواريخ «حماس» عبثية. قال ذات يوم مضى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عبّاس. وأراد من ذلك أن يقلل من أثرها ومفعولها في معادلة الصراع مع إسرائيل، انطلاقا من محدودية ما كانت توقعه بإسرائيل. لا أحد يعتقد أن الصواريخ التي تنطلق من قطاع غزة يمكن أن تلحق أضرارا توازي القصف الإسرائيلي، وليس مطلوبا منها أن ترسي التوازن الاستراتيجي الذي كان شعار الرئيس السوري السابق حافظ الأسد، الذي مات ولم يحققه. ليست مهمة هذه الصواريخ ردع إسرائيل عن العدوان، وهي لم تضع ذلك كله على لائحة أهدافها. قد تفعل هذا في المستقبل، وهو أمر غير مستبعد. المطلوب منها اليوم أن تبث شحنةً من الخوف في المستوطن الذي يعتدي على الفلسطيني. يجب أن ينام خائفا، على الأقل.

الجانب النفسي مهم جدا في هذه المعادلة. وقد تبين أثره سلاحا فعالا في كل الحروب، وحين سقطت الصواريخ القادمة من غزة، مساء يوم الاثنين الماضي، على محيط مدينة القدس للمرّة الأولى، شاهد العالم، بالبث الحي، كيف أن الكنيست الإسرائيلي أوقف اجتماعه، وهرع نوابه يتراكضون إلى الشارع. وعلى الطرف الآخر، تلقى الشارع الفلسطيني في القدس جرعةً معنويةً عاليةً زادت من حماسة المرابطين والمتضامنين الذين كانوا يصلون من مناطق أخرى من فلسطين. وعلى الفور، اشتعلت مواجه

فلسطين كلها تنتفض... ملاحظات أولية

إيهاب محارمة

في أقل من شهر، وضعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي حواجز حديدية لمنع الفلسطينيين من الوجود في ساحة باب العامود؛ وهي الحيز العام الذي يقع في قلب مدينة القدس، ويوجد فيه الفلسطينيون بشكل دائم لممارسة أنشطتهم وفعالياتهم، ولا سيما في شهر رمضان. كما نفذت حملة اعتقالات واسعة لشبان وأطفال فلسطينيين في أغلب مدن فلسطين المحتلة وقراها، واقتحمت المسجد الأقصى وأخرجت المصلّين منه، واعتدت على الفلسطينيين الذين حاولوا الوصول إلى كنيسة القيامة للاحتفال بسبت النور، ومنعتهم من أداء شعائرهم الدينية، وحمت مستوطنين متطرّفين دعوا إلى «حرق العرب» والاعتداء عليهم وعلى ممتلكاتهم، وصعّدت في حي الشيخ جراح، الذي يشهد عملية ممنهجة لطرد (وتهجير) عائلات فلسطينية تقيم في الحي منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي، وأعلنت عن إطلاق عملية باسم «حارس الأسوار» لقصف قطاع غزة، أدت إلى سقوط شهداء عديدين، بينهم أطفال ونساء. في الوقت نفسه، قدّم الفلسطينيون نموذجهم النضالي الشعبي الشامل داخل فلسطين وخارجها ضد ممارسات الاستعمار الإسرائيلي، ونظام الأبارتهايد. في ضوء ذلك، تفيد ملاحظات أولية بأننا أمام لحظة فلسطينية مهمة في النضال ضد الاستعمار الإسرائيلي ونظام الأبارتهايد، ويبدو أن استمرار هذا الفعل النضالي وتطوره أمران ممكنان، إذا توفرت له الظروف الملائمة على الصعيد الشعبي، وإذا تمكّنت النخب السياسية الفلسطينية من التعاطي بمسؤولية وطنية مع هذا الفعل النضالي، وإذا وفرت الدعم السياسي للشبان المنتفضين، وإذا شكّلت قيادة وطنية سياسية موحدة تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية، تستند في سلوكها إلى نضال المنتفضين.

أولًا، قاوم الفلسطينيون المنتفضون سياسة تجزئة الشعب الفلسطيني وتقسيمه التي بدأت منذ عام 1948. فعلى أثر الطرد والتهجير القسري الذي مارسته العصابات الصهيونية عام 1948، وجد الفلسطينيون أنفسهم يقيمون في ثلاثة معازل منفصلة بعضها عن بعض، في الأرض المحتلة عام 1948، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي دول الشتات. واستمر هذا الوضع وتطور مع توقيع منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية «اتفاق أوسلو» عام 1993، وتعريفهم الفلسطيني بأنه المقيم في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتكرّس هذا الوضع وتطور مع الانقسام الفلسطيني عام 2006، وحصار إسرائيل قطاع غزة وعزل سكانه عن باقي فلسطين والعالم. تستند إسرائيل إلى التجزئة، بوصفها السياسة الأبرز لعزل الفلسطينيين بعضهم عن بعض، وتفتيتهم وشرذمتهم سياسيًا وجغرافيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، بغرض تحقيق مشروعها الاستعماري العنصري القائم على الطرد والتهجير والتهويد والاستغلال. ورفضًا لذلك كله، رأينا كيف تدحرجت مقاومة المقدسيين ضد الممارسات الاستعمارية من القدس، لتصل إلى مدن عديدة داخل فلسطين وخارجها، فقد سمع أهل القدس صدى مقاومتهم في طبريا ويافا وحيفا والناصرة واللد والرملة ورام الله والبيرة وجنين وطولكرم والخليل وقلقيلية وغزة وبيروت وعمّان ولندن وواشنطن ونيويورك، وغيرها.

ثانيًا، قاوم الفلسطينيون المنتفضون أسطورة أنهم «جيل ما بعد أوسلو»، وهو الجيل الذي ولد بعد تسوية منظمة التحرير قضيتهم مع إسرائيل. منذ توقيع «اتفاقية أوسلو»، نشأ جيل فلسطيني غير مقيد بالانتماءات الحزبية والفصائلية، ولم يشارك في الثورة الفلسطينية المعاصرة، ولا في الانتفاضتين الأولى والثانية. ينمو ويكبر في ظل تنامي البناء الاستيطاني وسياسات التهويد والأسرلة والتطهير العرقي والتهجير القسري والتمييز والفصل العنصري، وفي ظل تغييب النخب السياسية الفلسطينية له في الضفة الغربية وقطاع غزة والأرض المحتلة عام 1948، جيل يؤكد أن ذلك كله لا يُلغي حقه في النضال ضد إسرائيل وسياساتها، ولا في ابتكار أنماط مبدعة وجديدة من المقاومة. على سبيل الذكر، اعتمد هذا الجيل على وسائل التواصل الاجتماعي، ولا سيما تطبيقات «تيك توك» «وإنستغرام» و«توتير»، لنقل تسجيلات مصوّرة تعبر عن فجاجة جرائم إسرائيل بحق الفلسطينيين، فقد حوّلت هذه المنصات الفلسطينيين جميعهم إلى مراسلين ميدانيين يغطون الأحداث بكثافة، ما منحهم فرصةً مهمة ليصبحوا مصدرًا للخبر، بالتعاون مع مؤثرين فلسطينيين من خارج فلسطين. وقد أثر ذلك بشكل لا لبس فيه على تغطية وسائل إعلام عالمية، ولا سيما الأميركية منها، التي بدأت تستضيف هؤلاء الشبان، وتمنحهم فرصة لنقل وجهة النظر الفلسطينية على منصّاتها على غير العادة. فضلًا عن ذلك، خاطب هذا الجيل مؤثّرين عديدين على وسائل التواصل الاجتماعي، عربًا وأجانب، للكتابة، ونشر تغريدات عن جرائم إسرائيل بحق الفلسطينيين. هذا الجيل الذي أكد فلسطينية كل مدن فلسطين الانتدابية، برفعه علم فلسطين وخروجه في مظاهرات ضد سلطات الاحتلال، وترديده شعارات تدعو إلى حرية فلسطين، وهذا الجيل الذي يبتسم عند قيام سلطات الاحتلال باعتقاله وتكبيل يديه، ليُطمئننا بأن الاعتقال لن يؤثر عليه، يقول لنا إن نضاله شامل ومستمر، وإن له تكتيكاتٍ خاصة في مقاومة الاستعمار الإسرائيلي ونظام الأبارتهايد.

ثالثًا، قاوم الفلسطينيون المنتفضون، في القدس تحديدًا، سياسة «الأسرلة» الاستعمارية. تشهد القدس، منذ عقود طويلة، مخططات أسرلة لتغيير وعي الفلسطينيين وسلوكهم بما يتماشى مع مشروع تهويد القدس وعزلها عن هويتهم الوطنية الفلسطينية والعربية. منذ احتلالها القدس عام 1967، استعانت إسرائيل بوسائل عدة لتحقيق ذلك، ليس آخرها «أسرلة المناهج التعليمية» في المدارس في مقابل تقديم ميزانياتٍ لها، ومحاولة تجنيد المقدسيين بما تسمى «الخدمة المدنية»، مستغلة أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. في الأحداث الراهنة، رأينا سقوط أسطورة «الأسرلة» أمام مقاومة المقدسيين بعفوية للدفاع عن المسجد الأقصى والشيخ جرّاح لمجرّد وضع إسرائيل حواجز حديدية في ساحة «باب العمود»، ورأينا مقاومتهم سلطات الاحتلال بأساليب فاعلة ومبتكرة، ورأينا تحول الشبان المقدسيين إلى مراسلين وسفراء يشاركون في نقل أحداث القدس إلى العالم، ولا سيما أحداث حي الشيخ جرّاح، وباللغتين العربية والإنكليزية، مؤكّدين أن ما تتعرّض له القدس مخطط ممنهج لتهويدها وتهجير سكانها، وأن حمايتهم حي الشيخ جرّاح لا يعني حماية الحي فحسب، بل حماية للقدس أيضًا. وكأن هذا الجيل يؤكد على أبجديات المشروع الصهيوني، بأن إسرائيل مشروع استعمار استيطاني، وأن سياساتها ممنهجة تهدف إلى طرد الفلسطينيين من أرضهم وإحلال مستوطنين يهود بدلًا عنهم.

رابعًا، أظهرت مقاومة الفلسطينيين الفرق بين من يستعمل القدس ذريعة لتأجيل الانتخابات الفلسطينية ومن ينتفض دفاعًا عنها. في الشهر الأخير، وفي ذروة أحداث القدس التي بدأت في منتصف الشهر الماضي (إبريل/ نيسان)، أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن تأجيل الانتخابات الفلسطينية إلى حين ضمان مشاركة الفلسطينيين في القدس المحتلة. وبدا واضحًا أن قرار التأجيل يقف وراءه سعي الرئيس وحاشيته للمحافظة على الوضع الراهن كما هو. وقد عزّزت مقاومة الفلسطينيين أخيرا بشكل واضح عدم حاجة الفلسطينيين «القيادة السياسية» الحالية الموجودة في الضفة الغربية، والتي فشلت في التفاعل مع مقاومة الفلسطينيين، وفي توفير الدعم السياسي الدولي للمنتفضين، بينما اكتفت بإصدار بيانات تنديد واستنكار، وإجراء اتصالات إقليمية ودولية، وإلغاء الاحتفالات بمناسبة عيد الفطر، وتنكيس الأعلام حدادًا على أرواح الشهداء. بل وأظهرت تسجيلاتٌ مصوّرة منع قوات الأمن الفلسطيني فلسطينيين من المشاركة في تظاهراتٍ خرجت في جنين ورام الله. وعلى المنوال نفسه، أظهرت مقاومة الفلسطينيين ضعف بقية القوى والفصائل الفلسطينية، باستثناء حركتي حماس والجهاد الإسلامي، في التجاوب مع المنتفضين. فعلاوة على حضورها المتأخر، وبياناتها التي لم تلقَ اهتمامًا من المنتفضين الذين أكّدوا على أن تحركهم هو ثمرة مبادرة عفوية، فشلت هذه القوى والفصائل في استخدام الحدث مدخلًا للضغط على السلطة الفلسطينية، لتشكيل قيادة وطنية سياسية موحدة، تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية. لم يكن هذا الفشل الجماعي بسبب ضعف شرعية السلطة والقوى والفصائل فحسب، بل بسبب ارتهان إرادة هذه القوى للاتفاقيات والمواثيق الموقعة مع إسرائيل التي تعطّل إمكانية بناء إرادة سياسية فلسطينية مستقلة.

خامسًا، أظهرت الأحداث أخيرا أن المقاومة، بجميع أشكالها، هي سلاح الفلسطينيين في مقاومتهم الشاملة ضد المستعمِر الإسرائيلي. فعلاوة على الأشكال النضالية البطولية التي قدّمها المنتفضون في مدن فلسطين الانتدابية، أظهرت الأجنحة العسكرية

> قدّم الفلسطينيون نموذجهم النضالي الشعبي الشامل داخل فلسطين وخارجها ضد ممارسات الاستعمار الإسرائيلي، ونظام الأبارتهايد

لفصائل المقاومة دورًا فاعلًا في التجاوب مع مقاومة الشبان الفلسطينيين، وهي التي ضربت عدة مدن فلسطينية محتلة عام 1948 بصواريخ متطورة، وبيّنت ضعف منظومة القبّة الحديدية التي تباهي بها إسرائيل أمام العالم. وقد أكد مشهد هذه الصواريخ أن سماء فلسطين تذوقت، ولو مؤقتًا، طعم الحرية، وأن الفلسطينيين بمقاومتهم يتحكّمون بها ويزينونها بصواريخهم.

سادسًا، أكّد الرأي العام العربي سقوط أسطورة ما ظهر في وسائل التواصل الاجتماعي وبعض محطات التلفزة العربية في السنوات الأخيرة، نجاح إسرائيل في تزييف وعي الشعوب العربية تجاه القضية الفلسطينية، فمنذ توقيع بلدان الإمارات والبحرين والسودان والمغرب، وقبلها مصر والأردن، اتفاقات للسلام مع إسرائيل، عملت الأخيرة بشراسة لتغيير وتشويه وعي الشعوب العربية تجاه القضية الفلسطينية. وقد زادت حدّة هذه الشراسة باعتماد إسرائيل على وسائل التواصل الاجتماعي، من أجل مخاطبة الشعوب العربية بشكل مباشر، وذلك لتشويه الفلسطينيين وقضيتهم، وبث الفتنة بينهم وبين الشعوب العربية. وكان منتظرًا انهيار كل التزييف الذي نُشر ولا يزال ينشر عن الحاجة الاسراتيجية للدول العربية للتطبيع والتحالف مع إسرائيل. وقد رأينا وقفات احتجاجية في بلدان عربية عديدة، من بينها الأردن ولبنان والسودان وتونس والكويت وقطر، وغيرها. كما شهدنا تصدّر وسوم دعم مقاومة الفلسطينيين في جميع البلدان العربية. فعلى سبيل المثال، برز وسم #أنا_عقبة على أغلب منصّات التواصل الاجتماعي في بلدان عربية عديدة، بعد إعادة نشر تغريدة قديمة لرئيس الوزراء الإسرائيلي، نتنياهو، عدّ فيها الرأي العام العربي العقبة الحقيقية أمام توسيع دائرة السلام. وتأتي مقاومة الفلسطينيين لتؤكد أن القضية الفلسطينية قضية كل العرب، وأن الرأي العام العربي لا يدعم تطبيع الأنظمة العربية وتحالفها مع إسرائيل، وأن مقاطعة إسرائيل هي مساره في النضال لأجل تحرير فلسطين، وتحرير بلدانها من قبضة أنظمة الاستبداد. فعلاوة على تعرية أسطورة أن التطبيع والتحالف العربي مع إسرائيل جاء ليوقف العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين، فإن مقاومة الفلسطينيين ستشكّل ضغطًا على علاقات إسرائيل بشركائها الجدد، كما من المتوقع أن تؤثر على مساعي دول عربية تنوي التطبيع والتحالف مع إسرائيل مستقبلًا. سابعًا، في الوقت الذي فقد فيه الشعب الفلسطيني الثقة بالمواقف الدولية (دول ومنظمات)، وهي التي لطالما دانت واستنكرت وقلقت من العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني. وبدا هذا واضحًا في مقابلات أجرتها وسائل الإعلام العربية والدولية مع الفلسطينيين. وثمة ملاحظتان هامتان يمكن البناء عليهما بشأن المواقف الدولية تجاه المقاومة التي أبداها الفلسطينيون أخيرا. أولًا، وصفت بيانات دولية عديدة السياسات الإسرائيلية بوضوح، وبمفاهيم جلّها غير معهود، مثل: التهجير القسري، والتطهير العرقي، والفصل العنصري، والإخلاء والطرد والقتل، وغير ذلك. وعلى سبيل الذكر، ورد ذلك في بيانات الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمات تابعة للأمم المتحدة. وثانيًا، برزت العديد من بيانات الاستنكار من أعضاء في الكونغرس الأميركي بكثافة غير معهودة، ولا سيما من مري نيومان، وإليزابيث وارين، وألكساندريا أوكاسيو كورتيز، وبيرني ساندرز، وكريس فان هولين، وإلهان عمر، وهم الذين وصفوا سياسة إسرائيل في فلسطين بأنها تهجيرٌ وتطهيرٌ وفصلٌ عنصري وطردٌ، وغير ذلك. فضلًا عن انتقاد بعضهم الرئيس الأميركي جو بايدن، لوقوفه إلى جانب سلطات الاحتلال. وهنا يبدو أن تأثير وجود أعضاء في الكونغرس الأميركي من أصول فلسطينية، مثل إيمان جودة وأثينا سلمان ورشيدة طليب وفادي قدورة، ساهم في تعرية إسرائيل وسياساتها أمام العالم. هذه المواقف الدولية تعبر عن تغييرات مهمة، ولا سيما في الولايات المتحدة.

أخيرًا، تذهب كل الدلائل إلى أن الفلسطينيين يقدّمون اليوم نموذجًا مهمًا في تغيير الأمر الواقع الاستعماري، وذلك بدلًا من حالة السكون الفلسطيني المتواترة التي تتحمّل مسؤوليتها القوى والفصائل الفلسطينية، والتي تستغلها إسرائيل لاستكمال مشروعها بتهويد الأرض وسرقتها وطرد الفلسطينيين منها بشكل صامت وبطيء. هذا النموذج النضالي الفلسطيني الشامل داخل فلسطين وخارجها، والمدعوم من جميع الشعوب المؤمنة بعدالة القضية الفلسطينية وحق شعبها بالتحرّر من الاستعمار، يضع الفلسطينيين وقضيتهم على خريطة العالم، ويمنحهم فرصة للتقدّم بنضالهم الشامل خطوة إلى الأمام. ومع أن مبادرات إقليمية ودولية بدأت تظهر لتهدئة التصعيد الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، ومع توقع نجاحها على الرغم من الصعوبات التي تتعرّض لها بسبب التعنت الإسرائيلي، إلا أنه يمكن القول إن النموذج النضالي الذي قدّمه الفلسطينيون في هذه الجولة لا يمكن الرجوع عنه، وهو الذي منحهم أملًا وأفقًا، ولو مؤقتًا، بمقاومة شاملة وموحدة يومًا ما من أجل إنهاء الاستعمار الإسرائيلي ونظام الأبارتهايد.

(كاتب فلسطيني)

هل تتغير السلفية؟

سامر خير أحمد

أثار قول ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، أخيرا، إنه «عندما يأتي شخص ليطبق عقوبةً بحجّة أنها عقوبة شرعية، وهي لا يوجد لها نص واضح في القرآن، أو في الحديث المتواتر، فإنه يعد تزييفاً للشريعة»، جدلاً واسعاً ليس بشأن شرعية استبعاد أحاديث الآحاد مرجعية للتشريع وحسب، بل حول إمكانية إدخال تغييرات فقهية على المذهب السني السلفي بأوامر سياسية، إذ بينما احتفى خصوم السلفية بتصريحات الأمير السعودي (حتى لو كانوا يخالفونه سياسياً)، فقد أثارت التصريحات حفيظة من يمكن تسميتهم «رجال الدين» السلفيين في العالم العربي.

ويبدو أن «رجال الدين» هؤلاء أدركوا أن احتفاء خصومهم بالدعوة إلى وقف التشريع على الأحاديث النبوية المتواترة (التي رواها جماعة عن جماعة بدون انقطاع)، عوضاً عن أحاديث الخبر أو الآحاد (التي رويت عن طريق أفراد)، ليس غرضها إصلاح الإسلام وتخليصه من حركات العنف التي تدّعي الانتساب إليه كما يعلنون، وإنما تقع في خانة التنافس الفكري والسياسي بين التيارين، العلماني والديني، المستمرة في العالم العربي منذ منتصف القرن التاسع عشر، حين انفتحت الثقافة العربية على تجارب النهضة الأوروبية، وعلى الاستعمار العسكري الأوروبي، في وقت متزامن.

بكلمات أخرى، يدرك رجال الدين السلفيون أن التيار العلماني غير الديني في العالم العربي يأمل أن يتيح تعديل السلفية إطاحة التيار السياسي الديني. لذلك، أظهروا دفاعاً شديداً عن مرجعية أحاديث الآحاد، ليس تمسّكاً بتلك الأحاديث فقط، حتى وإن كان معظم التشريع الإسلامي الراهن مبنيا عليها، بل أيضاً دفاعاً عن نفوذهم على المجتمعات العربية، باعتبارهم التيار السياسي الأكثر قبولاً جماهيرياً في العقود الأخيرة، كما أظهرت أكثر من انتخاباتٍ محليةٍ في عدد من البلدان العربية، كلما كانت نزيهة، منها الجزائر ومصر والأردن. وهذا يعني أن التيار السلفي الشعبي في البلاد العربية لن يكون متعاوناً مع قرار سياسي تتبنّاه أي دولة، باستبعاد أحاديث الآحاد من التشريع، ما يعني أن خطاباً شعبياً، عبر خطب الجمعة والدروس الدينية والقنوات غير المسيطر عليها من الحكومات العربية، سيكون متمسّكاً بشرعية ذلك النوع من الأحاديث، فضلاً عن أن حكوماتٍ عربيةً عديدةً سوف تتجنّب الخوض في هذه المسألة حفاظاً على صورتها الداخلية حامية للدين والتشريع الديني. ومن ثم، لا يبدو أن الصراع الإقصائي بين التيارين، الديني والعلماني، في العالم العربي، تلقى دفعة سياسية كبيرة ومؤثرة، ولا يبدو أنه يعبر نقطة تحول مهمة في تاريخه. وما يمكن قوله هنا إن انتصار أي من التيارين على الآخر، انتصاراً نهائياً، لا يبدو ممكناً أو منطقياً، ذلك أنهما في الحقيقة يصدران من ثقافة واحدة، هي «الثقافة الأبوية» القائمة على التنميط والإكراه، فالعلمانية العربية توحد بين الدين ورجال الدين، مطالبة بإبعادهما معاً عن السياسة وإدارة الدولة، وهو ما تسميه «فصل الدين عن الدولة». أما السلفية التي تتّخذ فكرة «الحاكمية» منطقاً لها، فتوحّد بينهما أيضاً مطالبة بإخضاع الدولة والسياسة لرجال الدين، ومعتبرة أن تلك هي الآلية السليمة لتحكيم الشرع في مختلف جوانب الحياة، أي إقامة الدين، وهي فكرة تمنح رجال الدين هؤلاء سلطة روحية على الناس، ينصّبون أنفسهم من خلالها ممثلين للدين ومرجعية وحيدة لفهمه، ويبرّرون ذلك بأن يطلقوا على أنفسهم تسمية «العلماء».

وهذا يعني أن التدخل السياسي الذي يمكنه أن يُحدث تغييراً حقيقياً ليس تدخلاً فقهياً سيكون مرفوضاً أياً كانت مضامينه، بل تدخل ثقافي، يعالج الاستراتيجيات الإقصائية ذات الجوهر الانتهازي التي يتبعها كل من التيارين، الديني والعلماني، فاستراتيجية السلفية الدينية التي تتبنى سلطة رجال الدين تقوم على تحكيم شرع الله، للحصول على مرضاة الله تعالى، ومن ثم استجلاب نصره، بمعنى أن الفاعلية، في نهاية المطاف، ليست بشرية، ولا تقوم على أساس الأسباب والمسبّبات، ويستتبع ذلك أن تكون النهضة العلمية والثقافية والفكرية غير مهمة، إذ من الممكن أن ينتصر العرب في ظل تخلفهم الحضاري إذا تمكّنوا فقط من استجلاب نصر الله. أما استراتيجية التيار العلماني فتستند إلى تقليد التطبيقات اللادينية التي نجحت في أوروبا، فهي

> لا يجوز أن تجتمع سلطة السياسة وسلطة التعالي الروحي في يد واحدة، وهذا هو المدخل الأساسي للإصلاح الديني

إذن «تعولم» اللادينية وتجعلها شرطاً للنهوض، ولا تصدُر بالضرورة من الحاجات الحضارية المعاصرة للعرب. أما جوهر التدخل الثقافي فهو التفريق بين الدين ومن ينصبون أنفسهم ممثلين له، فمن غير الممكن موضوعياً، ولا من المصلحة، استبعاد الإسلام عن الحراك الاجتماعي والسياسي في العالم العربي، لأنه يمثل مرجعيةً حضارية متجذّرة، لكن من المصلحة استبعاد «رجال الدين» من تولي شؤون السياسة والوصاية على حياة الناس ويومياتهم، إذ حين يدّعي واحدُهم امتلاك السلطة الروحية على الناس، فإنه سيكون بالضرورة مستبدّاً برأيه ولا تجوز مخالفته، وهذا ما يكرّس الاستبداد السياسي الذي يمثل اليوم في العالم العربي أحد أهم أسباب التخلف الحضاري. ويتحقق التوازن بين فصل رجال الدين، وليس الدين نفسه، عن الدولة، والحفاظ على حضور الدين فيها وفي المجتمع، من خلال جعل فاعلية الدين مسألةً غير إكراهية، بل تخضع لاختيار الناس، فلا يدّعي أحد النطق باسم الله، ولا يسعى إلى تنميط كل الناس على هواه. بهذا تكون فاعلية الإسلام قائمة على مصالح الناس، ما يعني ليس فقط استبعاد المفاهيم الخاطئة التي تتعالى على الواقع، بل الأهم من ذلك دفع الناس إلى الانخراط في العملية التنموية في بلدانهم، عبر الاستجابة لخياراتهم، والتعامل الموضوعي مع ظروفهم وثقافتهم وحاجاتهم.

في العادة، يحرّم «رجال الدين» السلفيون أي جدل حول المفاهيم الثقافية وغير الثقافية التي تكرّس سطوتهم على الناس، ويحصرون التفكير فيها بذواتهم وشخوصهم، بدعوى تخصّصهم فيها وعدم تخصّص غيرهم، في وقت لا يتورعون عن التدخل في كل الشؤون الأخرى، بما فيها السياسية، على الرغم من أنهم ليسوا متخصّصين فيها. المنطقي إذن أن يجري تحريم السياسة على رجال الدين، بدعوى التخصّص أيضاً، فلا يجوز أن تجتمع سلطة السياسة وسلطة التعالي الروحي في يد واحدة، وهذا هو المدخل الأساسي للإصلاح الديني.

(كاتب من الأردن)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads